

تناقض الحكومات عقبة أمام حرب فيسبوك على الكراهية

سياسيون يدافعون عن المحتوى المتطرف عندما يتلاءم مع توجهاتهم



مطالب الحكومات المتناقضة تربك فيسبوك

ينتهك المعايير والسياسات المجتمعية للموقع، قبل أن يدركها المستخدم، وعند النظر إلى ما يطلق عليه "المعدل الاستباقي" لأنواع المختلفة من الانتهاكات، تتضح طبيعة التحدي الأكبر الذي تواجهه أوسع شبكة اجتماعية في العالم، بغرض الحفاظ على نظامها الأساسي.

وفي حين أنه من السهل جدا على الذكاء الاصطناعي أن يكتشف الصور التي تتضمن عربا أو إباحية أو عنفا جسديا واضحا، إلا أن عملية تصفية بيانات منشورات عشوائية، لتحديد محتوى يتضمن خطاب كراهية أو تنمرا أو تحرشا، تتطلب في الأغلب فهما للسياق، وفهما إنسانيا لأبعاد المواقف على اختلافها.

ولا يزال موقع فيسبوك يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا، لتحديد المحتوى الضار المحتمل، بمشاركة بشرية في مراحل لاحقة من عملية المراجعة، لمحاولة تحديد خطاب الكراهية أو التنمرا قبل مستخدميه. وعلى الرغم من أن معدل نجاح الشركة على كشف خطاب الكراهية قد تحسّن من 52 بالمئة إلى 80 بالمئة على مدار الـ12 شهرا الماضية، إلا أن ذلك المعدل لا يزال أقل كثيرا من ذلك في محتويات أخرى تنتهك سياسات الشركة.

كما تعترض لامبرشت فرض المعاقبة على تهديدات، ليست فقط بالقتل، بل أيضا بالتسبب في إصابات جسدية، مستقبلا على أنها جريمة، موضحة أن من يهدد شخصا على الإنترنت بإلحاق إصابات جسدية به، عليه أن يتوقع السجن لمدة تصل إلى عامين، وفي حالة التهديد بالقتل لمدة تصل إلى ثلاثة أعوام، كما ستجرى معاقبة من يبارك جرائم معلنة.

ومن شأن هذا المشروع أن يضيف تحديات أكبر على المنصات الاجتماعية، التي اتخذت بالفعل إجراءات عديدة للاستجابة للمطالب بالحد من خطاب الكراهية، غير أن قدرة تقنياتها وخوارزمياتها على اكتشاف كل الخطابيات التحريضية والمعادية لن تصل إلى درجة عالية من الدقة لمكافحتها تماما، خصوصا أن بعض المنتقدين يرون أن هذه التقنيات قد تزيل المحتوى الجيد في بعض الأحيان لأنها تعتمد على تقنيات وكلمات مفتاحية محددة.

وعرضت فيسبوك تقريرا في نوفمبر الماضي عن تطبيق المعايير المجتمعية على المحتويات التي تنتهك هذه المعايير، وكذلك مدى فعالية فيسبوك في مواجهة هذا الخطر. وذكرت أن أبرز التحديات التي تواجه فيسبوك هو كشف المحتوى الذي

وعلى الضفة المقابلة، تواجه فيسبوك ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى ضغوطا مكثفة من دول مثل ألمانيا لمنع انتشار مثل هذا المحتوى الذي يدافع عنه ترامب والأحزاب اليمينية في أوروبا. وتعتبر الإجراءات الألمانية نموذجا إيجابيا لمحاصرة الخطاب المتطرف والمعادى للهجرة والأجانب على المنصات الاجتماعية، خصوصا بعد ارتكاب متطرفين لعدة جرائم بشكل مباشر كما حدث في الهجوم الذي استهدف مسجدين في مدينة كرايست تشرتش في نيوزيلندا.

وحذرت وزيرة العدل الألمانية كريستينه لامبرشت من أن عدم التزام المنصات الاجتماعية بمحاربة خطاب الكراهية والتحريض، يعرضها لغرامات قد تصل قيمتها إلى نحو 50 مليون يورو. وقالت لامبرشت "من يحرض أو يهدد على الشبكة، ستجرى ملاحقته في المستقبل على نحو أشد وأكثر فعالية". وذكرت لامبرشت أنه تمت على نحو متكرر مؤخرا ملاحظة أن الكلمات تتحول إلى جرائم، وأن اغتيالات تحدث عقب نشر الكراهية على الإنترنت. وتطبق الوزارة بذلك حزمة إجراءات أقرها مجلس الوزراء نهاية أكتوبر الماضي ضد التطرف اليميني وجرائم الكراهية.

الولايات المتحدة وخارجها، ما دفع بعض شركات التواصل الاجتماعي إلى حذف حساباتها. وكانت الشركة قد أعلنت حذف حسابات اليميني المتطرف، اليكس جونز، وشخصيات سياسية أميركية أخرى مثيرة للجدل بسبب انتهاك سياسة الشركة الخاصة "بالشخصيات والمنظمات الخطيرة". منهم بول نيلين، وهو متعصب ينادي بسيادة العرق الأبيض وخاض انتخابات الكونغرس عام 2018.

من الصعب على الذكاء الاصطناعي تصفية بيانات لمنشورات عشوائية، تتطلب في الأغلب فهما إنسانيا لأبعاد المواقف

وقامت الشركة بإزالة حسابات وصفحات ومجموعات وأحداث مرتبطة بالأفراد المخطورين سواء على شبكتها الاجتماعية الأساسية أو على تطبيق إنستغرام لمشاركة الصور، في إطار خطتها لحظر أي مستخدم يروج للعنف أو الكراهية.

يشار إلى أن كاسابوند وفورزا نونا هما حزبان هامشيان، حيث أن كلا منهما فاز بأقل من 1 بالمئة في الانتخابات العامة الأخيرة. ولكنهما كانا فاعلين بشدة على فيسبوك ولجا إلى لغة خطابية عنادية مناهضة للهجرة. وما زال الحزبان لديهما حسابات نشطة على تويتر.

وهنا يبرز السؤال كيف يمكن لمنصات مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام وغيرها محاربة خطاب الكراهية مع هذا التناقض بين الحكومات والسلطات في الدول الأوروبية، فإيطاليا ليست البلد الوحيد الذي عرقل إجراء لفيسبوك يهدف إلى محاربة الخطاب المتطرف، إذ يستمر الرئيس الأميركي دونالد ترامب في شن هجمات على مواقع التواصل الاجتماعي لحذف حسابات شخصيات أميركية يمينية عنصرية متطرفة.

وكتب ترامب في تغريدة على موقع تويتر، مايو الماضي، قائلا إنه سيراقي "الرقابة المفروضة على مواطنين أميركيين على مواقع التواصل الاجتماعي". وأضاف ترامب سلسلة تغريدات أخرى دعم من خلالها شخصيات أميركية يمينية اشتهرت بعنصريتها وتحريضها على المجموعات غير البيضاء في

تختلف تفسيرات الحكومات والسياسيين لحرية التعبير والتعددية السياسية عندما يتعلق الأمر بخطاب الكراهية، بما فيها في الدول الغربية الديمقراطية، فرغم مطالباتها وضغوطها المتكررة على المنصات الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر لمحاربة التحريض على العنف والكراهية على منصاتهما، إلا أن تباينها في تعريف الخطاب المتطرف يعرقل المساعي في محاربه.

برلين - أعلنت وزيرة العدل الألمانية، كريستينه لامبرشت، عن مشروع قانون يشدد الغرامات على منصات التواصل الاجتماعي في حال عدم التزامها بإبلاغ السلطات عن تهديدات أو جرائم أو منشورات كراهية على منصاتهما، بعد يوم واحد من قرار قضائي إيطالي يجبر شركة فيسبوك على إعادة تنشيط حساب، لحزب يميني متطرف كانت قد أوقفت نشره خطاب كراهية على منصاتهما.

ومنذ سنوات دابت الحكومات الغربية والمسؤولون السياسيون على إلقاء اللوم على المنصات الاجتماعية للسماح بنشر محتوى يحوي تحريضا على العنف والكراهية، وفي نفس الوقت تعرقل بعض هذه الحكومات تدابير مشددة للمنصات الاجتماعية بحجة حرية التعبير، خصوصا مع موجة المد الشعبي وصعود أحزاب اليمين المتطرف في عدة دول أوروبية المسؤولة بشكل كبير عن انتشار هذا النوع من الخطاب.

وذكر حزب "كاسابوند" الإيطالي الفاشي الجديد، الخميس، أنه فاز بمعركة قضائية ليتم إعادته إلى موقع فيسبوك، الذي كان قد طرد منه قبل ثلاثة أشهر، حيث أزال فيسبوك في سبتمبر الماضي، حزب "كاسابوند" وحزب "فورزا نونا" اليميني المتطرف، لخرق قواعد الشبكة الاجتماعية بشأن خطابيات الكراهية.

وقال الحزب في بيان نقلا عن حكم القاضية ستيفانيا جاريبي إن محكمة مدنية في روما أمرت "بإعادة التنشيط الفوري" لصفحة كاسابوند على فيسبوك.

كما أمرت بإعادة الصفحة الشخصية الخاصة بسيمون دي ستافانو زعيم كاسابوند وقضت بضرورة تحريم فيسبوك 800 يورو (890 دولارا) لكل يوم من تأجيل الإنعاز للأوامر.

وقال كاسابوند في بيان إن القاضية قالت إن استبعاد كاسابوند من فيسبوك يقيد التعددية السياسية وهو مبدأ منصوص عليه في الدستور. وعلق ناطق باسم شركة فيسبوك "نحن على دراية بقرار محكمة روما المدنية ونحن نفحصه بعناية".

الصحافة الغربية تتعامل مع انتفاضة العراق بطريقة غير عادلة

يأتيها القارئ العربي، بل ذهبت إليه مباشرة. وما يحدث في العراق سيغير وجه المنطقة، ذلك ما تدركه إدارة الصحيفة البريطانية عالية الحساسية، وهو أمر يحرضها على المزيد من المتابعة الجادة لإعادة الثقة إلى الشعوب العربية بالصحافة الغربية. يكفي أن الخيبة تراود أي متابع عراقي للصحافة الغربية عندما يرى على سبيل المثال كل تفاصيل الاحتجاجات في هونغ كونغ مع عشرات القصص من التظاهرات والمتظاهرين متاحة بشكل دائم ومرکز، لكن التظاهرات العراقية تعامل بطريقة غير عادلة من قبل الصحافة الغربية. الانتفاضة العراقية ليست قصة إخبارية محلية كي تهملها وسائل الإعلام الغربية، إنها أكبر من تروق العراقيين للإطاحة بالحكومة الفاسدة، هي حكاية دولة اشترك الغرب في احتلالها وتدميرها والإسهام في تخلفها بتسليمها لأحزاب دينية فاسدة، واليوم يمتلك شعبها المبادرة لاستعادة وجهها الحقيقي، بعد أن رُسم لها وجه مزيف. لهذا السبب فإن وسائل الإعلام الغربية مطالبة بأن تعيد قراءتها العادلة بحق ما يحدث في العراق اليوم.

عن مدينة الشرطة في محافظة ذي قار يسأل أهاليها عن رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي المنحدر منهم، بعد أن مارست حكومته أسوأ أنواع الوحشية في قتل مئات المتظاهرين. قد تغزو الغارديان سبب ضعف تغطيتها لانتفاضة العراق إلى التشفير المالي الذي تعيشه الصحافة، وتقلص المراسلين الخارجيين، لكن ذلك لا يحول دون أن تقدم قراءة تحليلية لقارنها في مختلف دول العالم عن الواقع العراقي الجديد وتوق الجيل الشاب إلى التغيير بعد أن انكشف للعالم الفشل الحكومي وفساد الأحزاب الدينية الحاكمة. ليبرالية الغارديان تجعلنا نعول عليها أكثر من أي صحيفة بريطانية أو أميركية أخرى لإيصال صرخات الشباب العراقيين إلى العالم، لكن هذا، للأسف، لم يحدث بشكل كاف إلى حد الآن. دعونا نستذكر ما قامت به

الفرط بالتفاؤل مشغولة بأخبار العالم وتعاملها كالخبر البريطاني، حيث تحظى قصص الشرق الأوسط بشكل عام بمناخ وعناية خاصة من إدارة تحريرها. على مدار أكثر من شهرين من الانتفاضة العراقية لم تنشر الغارديان ما يليق بهذه الثورة الشبابية، بل لم تصنع قصتها المتميزة، حتى مراسلها الشجاع في بغداد غيث عبدالأحد، انتقد إلى المبادرة واكتفى بقصة يتيمة

ما يحدث في العراق سيغير وجه المنطقة، ذلك ما تدركه الصحافة الغربية عالية الحساسية، وهو أمر يفترض أن يدفعها إلى المزيد من المتابعة الجادة لإعادة الثقة إلى الشعوب العربية بالإعلام الغربي

جوائز مرموقة وخبرت أوضاع الشرق الأوسط بعد تجربة عمل في العراق وأفغانستان، لذلك تبدو قادرة على صناعة مادة متميزة للقارئ الأميركي عما يحدث بشكل حقيقي في العراق، ولا يمكن أن نعزو ترددها في ذلك إلا إلى الخشية على حياته أو محدودات تفرضا عليها إدارة الصحيفة؛ ما يدفعنا إلى هذا الاستنتاج أن اليسا محظوظة بمساعدة المراسل العراقي فلاح حسن، وهو بلا شك قادر على أن يقرأ ما يحدث على الأرض بشكل واضح يخلو من أي التباس وتزييف للحقائق، لتكون الصورة أكثر وضوحا أمام الجمهور الأميركي أولا والدولي ثانيا على اعتبار أن صحيفة نيويورك تايمز تحظى بمتابعة عالمية. مثال نيويورك تايمز يدفعني إلى صحيفة الغارديان البريطانية التي يعول عليها ملايين القراء في العالم أن تكون صوتهم في مواجهة الحكومات والأحزاب الفاسدة، بوصفها الصحيفة التي ترفض التموليات الحزبية والحكومية وتعمل على دعم الجمعيات الخيرية والقراء الأوفياء، إلا أنها لسوء الحظ لا تقدم أكثر مما تقدمه نيويورك تايمز، مع أنها وفق التقويم الصحافي

على مدار الأسابيع الماضية، لأنها الأبرز في تعامل الصحافة الغربية مع الخبر العراقي، كما أن هاتين الصحيفتين تحظيان بمتابعة القراء في مختلف دول العالم ولا يقتصر قراؤهما على الجمهور البريطاني والأميركي. فهما فعلت صحيفة نيويورك تايمز وقدمت اعتذارات بحق العراقيين، فأبنا لن نسمح أكاذيبها الشنيعة على مدار عقد التسعينات من القرن الماضي، لذلك تبدو حساسية ومسؤولة هذه الصحيفة أنها مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن تقدم صورة حقيقية عما يواجهه المتظاهرون العراقيون من قمع حكومي مدعوم من ميليشيات تحركها إيران. على الأقل كي تكفر عن أخطائها حيال العراقيين على مدار أكثر من عقد.

أطالع نيويورك تايمز بشكل يومي تقريبا علني أجد فيها ما يلفت عن العراق الذي يعيد كتابة تاريخه المعاصر، لكنها للأسف تكتفي بتقارير متاحة يقوم بها اثنان من المراسلين، اليسا يوهانسن روبن تمتلك خبرة جيدة عن الواقع العراقي منذ أن عملت مديرة مكتب نيويورك تايمز في بغداد عام 2007، وهي كصحافية حصلت على

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

غابت القصة الحقيقية عن انتفاضة العراق في الصحافة الغربية، فما ينشر ليس أكثر من تقارير إخبارية مكررة تتناولها وكالات الأنباء الدولية بشكل يومي من دون أن تلتفت الانتباه إلى الجدل الحقيقي الكامن في مواقف جيل شاب يعيد كتابة التاريخ ولا يمكن للإعلام أن يكون غائبا عن هذه اللحظة الفارقة في المدونة العراقية.

يوضح أحد النشطاء، المتظاهرين بكتابة لافتات باللغة الإنكليزية حتى وإن كانت فيها أخطاء إملائية من أجل إيصال صوتهم إلى العالم، لأن هناك اهتماما أقل بحقيقة الثورة العراقية المتصاعدة في وسائل الإعلام الغربية. الواقع أن هذه النصيحة مفيدة لكنها ليست كافية عندما يتعلق الأمر بوسائل إعلام عالمية لا تبدو مهمة بما يكفي بثورة العراقيين.

دعوني استدعي مثالين عن أشهر الصحف الأميركية والبريطانية لإعادة قراءة محتوى ما نشر فيهما من تقارير